World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2025

التوزيع: عام
التاريخ: 13 يونيو/حزيران 2025
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2025/6-(A,B,C,D)/3
WFP/EB.A/2025/7-(B,C,D,I)/3
مسائل المالية والميزانية
للعلم

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

يسر المديرة التنفيذية أن تقدم طي هذا تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**). ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024، (WFP/EB.A/2025/6-A/1)
- تحديث خطة **البرنامج** للإدارة (2025-2027)، (WFP/EB.A/2025/6-B/1)
- تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في **البرنامج** (1 يناير/كانون الثاني –31 ديسمبر/كانون الأول 2024)، (WFP/EB.A/2025/6-C/1)
- تقرير المديرة التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة 4(و) من اللائحة العامة في عام 2024، (WFP/EB.A/2025/6-D/1)
- التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، (WFP/EB.A/2025/7-B/1)
- التقرير السنوي للمفتشة العامة، (WFP/EB.A/2025/7-C/1) ومذكرة المديرة التنفيذية بشأنه، (WFP/EB.A/2025/7-C/1/Add.1)
- استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2024، (WFP/EB.A/2025/7-D/1/Rev.2)
- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2025/7-I/1)

A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المجلس

الدورة التاسعة والسبعون بعد المائة

روما، 1-5 ديسمبر/كانون الأول 2025

تقرير الدورة الرابعة بعد المائتين للجنة المالية

(روما، 9–11 يونيو/حزيران 2025)

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة أثناء دورتها الرابعة بعد المائتين في عدد من مسائل المالية والميزانية والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**)، قبل أن تنظر فيها الدورة السنوية للمجلس التنفيذي **للبرنامج** في يونيو/حزيران 2025.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة علما بآراء وتوصيات لجنة المالية في ما يتصل بالمسائل التي سينظر فيها المجلس التنفيذي **للبرنامج** في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2025.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: 53719 06570 39+

بريد إلكتروني: DavidWilliam.McSherry@fao.org

مقدمة

1- قدّمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الرابعة بعد المائتين.

2- وحضر الدورة إلى جانب الرئيس، السيد مينا رزق (مصر)، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم

- السيد Siddhartha Chakrabarti (أستراليا)
- السيد YANG Yang (الصين)
- السيد Bienvenu Ntsouanva (الكونغو)
- السيدة Ada Hernández (الجمهورية الدومينيكية)
- السيد Jujjavarapu Balaji (الهند)
- السيد سلطان العتيبي (الكويت)
- السيد José Luis Delgado Crespo (المكسيك)
- السيد عبد الله لغمائد (المغرب)
- السيدة فاديا الجمل (عمان)
- السيد Petter Nilsson (السويد)
- السيد Christopher Mace (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
- السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية

3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:

- السيد Siddhartha Chakrabarti (أستراليا)عُيّن ليحل محل السيدة Emma Hatcher كممثل لأستراليا في هذه الدورة؛
- السيد YANG Yang (الصين)عُيّن ليحل محل السيد LI Bo كممثل للصين في هذه الدورة؛
- السيدة Ada Hernández (الجمهورية الدومينيكية) عُيّنت لتحل محل السيدة Berioska Morrison González كممثلة للجمهورية الدومينيكية في هذه الدورة؛
- السيد José Luis Delgado Crespo (المكسيك) عُيّن ليحل محل السيد Miguel Jorge García Winder كممثل للمكسيك في هذه الدورة؛
- السيد Petter Nilsson (السويد) عُيّن ليحل محل السيدة Pernilla Ivarsson كممثل للسويد في هذه الدورة؛
- السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيّنت لتحل محل السيد Rodney M. Hunter كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في الدورة.

4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي: https://www.fao.org/governing-bodies/council-committees/finance-committee/ar.

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الرابعة بعد المائتين للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:

- الجزائر
- دولة بوليفيا المتعددة القوميات
- بوركينا فاسو
- آيسلندا
- إيطاليا
- لاتفيا
- ليتوانيا
- لكسمبرغ
- الفلبين
- الاتحاد الروسي
- السودان
- تايلند
- أوروغواي
- أوزبكستان

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024

6- استعرضت اللجنة *الحسابات السنوية المراجعة لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) لعام 2024*.

7- أُبلغت اللجنة بأن الكشوف المالية **للبرنامج** حصلت على رأي غير مشفوع بتحفظات من مراجع الحسابات عن العام 2024، وأنه لم تكن هناك أي معايير جديدة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مقررة للتنفيذ في عام 2024، وأن **البرنامج** لم يدخل أي تغييرات على سياساته المحاسبية.

8- وازدادت إيرادات **البرنامج** بنسبة 14 في المائة لتصل إلى 10.37 مليار دولار أمريكي، في حين انخفضت المصروفات بنسبة 17 في المائة لتبلغ 9.04 مليار دولار أمريكي، مما أسفر عن فائض قدره 1.33 مليار دولار أمريكي. وبلغت الأصول الصافية **للبرنامج** في نهاية عام 2024 ما مقداره 11.3 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الاحتياجات التشغيلية 17.7 مليار دولار أمريكي. وتتضمن المذكرة 12 على الكشوف المالية إفصاحا بشأن استعراض الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية، وما نتج عن ذلك من وقف مؤقت لالتزامات التمويل الجديدة، وهو حدث غير مفض إلى تعديل أعقب تاريخ الإبلاغ.

9- وأعربت اللجنة عن تقديرها **للبرنامج** على العرض والتقرير الواضحين، ورحبت بالحسابات السنوية المراجعة ورأي مراجع الحسابات غير المشفوع بتحفظات. ولاحظت فائض الإيرادات على المصروفات على الرغم من صعوبة بيئة التمويل، وانخفاض النقدية والسلع الموزعة وارتفاع تكاليف الموظفين رغم انخفاض عددهم.

10- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير الشامل والعالي الجودة الذي أصدره مراجع الحسابات الخارجي، ولاحظت العدد الكبير من التوصيات المعلقة، وحثت **البرنامج** على تنفيذها في الوقت المناسب. وناقشت اللجنة التوصيات المتعلقة بإدارة الشركاء المتعاونين، ومشروع الضمان العالمي وإدارة الموارد البشرية. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء زيادة تكاليف الموظفين، والعدد الكبير من الموظفين غير المكلفين، والعدد المتزايد من توصيات الرقابة المعلقة. وطلبت اللجنة من إدارة **البرنامج** تقديم مزيد من المعلومات عن الجهود المبذولة لإغلاق التوصيات المعلقة، وعواقب التأخر في تنفيذ توصيات المراجعة وإعطاء الأولوية للتوصيات المعلقة.

11- وأُبلغت اللجنة بما يلي:

أ) أُغلِقَت 29 من أصل 94 توصية صادرة عن مراجع الحسابات الخارجي كانت لا تزال غير منفذة منذ الدورة السنوية للمجلس التنفيذي **للبرنامج** في يونيو/حزيران 2024، أي بمعدل تنفيذ بلغ 31 في المائة؛

ب) لا تزال 65 توصية معلقة؛

ج) صدرت 49 توصية جديدة ركزت على الميزانية والضوابط المالية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين، ومشروع الضمان العالمي، والتحويلات القائمة على النقد، وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر.

12- وتلقت اللجنة ما طلبته من إيضاحات بشأن ما يلي:

أ) التوصيات المعلقة، التي لم يحِن موعد تنفيذ عدد منها بعد، بالإضافة إلى توصيتين جديدتين من مراجع الحسابات الخارجي لم توافق إدارة **البرنامج** عليهما.

ب) تأخر تنفيذ معظم التوصيات المعلقة بسبب تعقيدها، إذ تتعلق بتحسين النظم وتحديث الأطر وإصدار التعميمات والتوجيهات والمبادئ التوجيهية التي تتطلب أطرا زمنية أطول وتنسيقا مشتركا بين الوظائف المختلفة في ظل إعادة

الهيكلة التنظيمية وقيود الموارد. وتنطبق أسباب مماثلة على تأخر تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية التي أبرزها تقرير مراجع الحسابات الخارجي. وعلى الرغم من قيود التمويل، واصل **البرنامج** التزامه بتسريع إغلاق توصيات الرقابة الخارجية والداخلية من خلال ما يلي: 1) إعطاء الأولوية للتوصيات التي لها أثر حاسم على الكشوف المالية، 2) معالجة توصيات الرقابة الإدارية المعلقة الصادرة خلال بعثات الرقابة الوظيفية، 3) الرصد الفصلي الصارم الذي يجريه مكتب رئيسة الديوان بشأن تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية.

ج) معالجة مسألة إدارة شؤون الشركاء المتعاونين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، من خلال زيادة جهود الرقابة بوسائل تشمل التوجيهات المحدثة والأدوات الإلزامية واستخدام آليات اختيار أكثر شفافية مثل بوابة شركاء الأمم المتحدة. وقد صدر إطار ضمان جديد للشراكات مع المنظمات غير الحكومية، وتُبذل جهود لتعزيز القدرات وتقديم التدريب على رصد عمليات الفحص العشوائي الواعية بالمخاطر.

د) معالجة التحديات المرتبطة بالموظفين غير المكلفين وبعمليات إعادة التكليف من خلال تحديث السياسات، بما في ذلك إصدار توجيهات وإنشاء آليات لضمان تحقيق التوافق بين اختصاصات مهام العمل المؤقتة ومجموعات مهارات الموظفين على مختلف المستويات، وتتبع الحالات ضمن أطر زمنية محددة.

ه) الالتزام بوقف المدفوعات كإكراميات في ما يتعلق بتعويضات إنهاء الخدمة وضمان ألا تتجاوز الإجازات الخاصة المدفوعة الأجر للموظفين غير المكلفين مدة عام واحد.

و) ارتفاع الخسائر في السلع الغذائية التي تعود أساسا إلى حوادث نهب في مناطق النزاع ومسائل تتعلق بالموردين، في حين كانت الخسائر الناجمة عن سلاسل الإمداد وعمليات المناولة طفيفة. وللحد من هذه المخاطر، يستخدم **البرنامج** التتبع بواسطة النظام العالمي لتحديد المواقع، ويقوم بتطوير أدوات للرصد في الوقت الفعلي، ويعمل على تخزين الأغذية مسبقا بمزيد من الفعالية.

13- **وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، فإن اللجنة:**

أ) <u>أوصت</u> بأن يُحيط المجلس التنفيذي للبرنامج علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وبأن يحث الإدارة على تنفيذ توصياته في الوقت المناسب؛

ب) <u>أوصت</u> المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على الكشوف المالية السنوية للبرنامج لعام 2024.

تحديث خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)

14- استعرضت لجنة المالية *تحديث خطة* ***البرنامج*** *للإدارة (2025-2027)* ورحبت به، وأعربت عن تقديرها للعرض، وكذلك للتفاعل المستمر الذي حافظت عليه إدارة **البرنامج** مع المجلس التنفيذي **للبرنامج**.

15- وأقرت لجنة المالية بالوضع الصعب الذي يواجهه **البرنامج** من حيث التمويل، وما نتج عنه من تعديل في توقعات التمويل، والتي كانت متوقعة في الأصل بمبلغ 8 مليارات دولار أمريكي، ثم عدلت إلى 6.4 مليار دولار أمريكي.

16- وطلبت لجنة المالية توضيحات بشأن زيادة الاحتياجات التشغيلية من 16.8 مليار دولار أمريكي إلى 19.1 مليار دولار أمريكي، وبشأن خطة التنفيذ المؤقتة الموافق عليها في الأصل والبالغة 8.8 مليار دولار أمريكي لدعم 98 مليون مستفيد، مقارنة بخطة تنفيذ محدثة بقيمة 9.6 مليار دولار أمريكي لدعم العدد نفسه من المستفيدين. وتلقت لجنة المالية ضمانات بشأن التزام **البرنامج**، ولا سيما على مستوى المكاتب القطرية، بإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا والأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي، مع اتخاذ قرارات صعبة لناحية الوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين بمساعدة أقل أو الوصول إلى عدد أقل من المستفيدين بمساعدة كافية أكثر. كما أُبلِغت لجنة المالية بالجهود المشتركة التي يبذلها **البرنامج** مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية ووكالات

الأمم المتحدة الأخرى للوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين، على الرغم من مشهد التمويل الصعب الذي يؤثر على قطاع العمل الإنساني بأكمله.

17- وأوصت لجنة المالية بألا يغفل **البرنامج** عن الأزمات الأخرى التي تحدث حول العالم، بما في ذلك الأزمات في ميانمار ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة أفريقيا والمناطق الأخرى المتضررة من الكوارث المناخية. كما أكدت لجنة المالية على أهمية عدم إغفال مجالات مثل القدرة على الصمود والاستعداد نظرا لأهميتهما في الحد من احتياجات الأمن الغذائي.

18- واستفسرت لجنة المالية عن المخصصات البالغة 40 مليون دولار أمريكي لشبكة الأمان الخاصة بالمكاتب القطرية و40 مليون دولار أمريكي لإدارة القوة العاملة، ولا سيما بشأن الوفورات والكفاءات التي سيحققها تقليص الحجم، وطلبت تقديم مزيد من التقارير المستمرة عن هذه المخصصات. وأُبلِغت لجنة المالية بأن جميع الوفورات لن تتحقق في عام 2025، بل إن القرارات والتكاليف المتكبدة في عام 2025 ستساعد في مواءمة المنظمة مع الوضع الذي ينبغي أن تكون عليه في عام 2026. وسيتم الإبلاغ عن هذه المخصصات في تقرير الأداء السنوي، على أن تُقدَّم تقارير مؤقتة إضافية بعد التشاور مع المجلس التنفيذي **للبرنامج**.

19- واستفسرت لجنة المالية عن المرحلة الثالثة من إعادة التنظيم الداخلي **للبرنامج** وكيف ستؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحقيق وفورات في التكاليف للمنظمة، فضلا عن ضمان تنفيذ الأولويات الشاملة. وقُدِم للجنة المالية تحديث بشأن عملية إعادة التنظيم التي تهدف إلى بناء منظمة تتسم بقدر أكبر من التبسيط. كما أُبلِغت لجنة المالية بأنه من المقرر أن يجري طرف خارجي تقييما، وأن هيئات الرقابة المستقلة قد تستعرض أيضا إعادة المواءمة التنظيمية.

20- وأشارت لجنة المالية إلى أهمية واجب الرعاية، واستفسرت عن استراتيجيات **البرنامج** للحفاظ عليه في البيئة الحالية، وطلبت تأكيدات بأن الميزانية تغطي الزيادة في تكاليف توفير واجب الرعاية. وأُبلِغت لجنة المالية بأن **البرنامج** يبذل جهودا متنوعة لضمان واجب الرعاية، مثل تنظيم جلسات إعلامية، والانضمام إلى مبادرات على مستوى الأمم المتحدة، وتقديم الدعم النفسي، ومساعدة أمين المظالم، ومبادرات الصحة، من جملة أمور أخرى. كما أشارت لجنة المالية إلى أهمية الحفاظ على التنوع والتمثيل الجغرافي للموظفين في إطار عملية تقليص الحجم، مع التسليم بأهمية معالجة إدارة **البرنامج** لهذه المسألة بما يصون كرامة الموظفين ويتعاطف مع ظروفهم.

21- ولاحظت لجنة المالية أن تخفيض عدد الموظفين يبدو محور تركيز تخفيضات الميزانية، واستفسرت عن المخاطر المرتبطة بذلك وإمكانية خفض تكاليف أخرى. وذُكِّرت لجنة المالية بأن تكاليف الموظفين تشكل غالبية ميزانية المقر العالمي، وسُلط الضوء على التدابير التي وضعت لخفض التكاليف غير المتعلقة بالموظفين، مثل وقف السفر وعقد حلقات العمل الحضورية، من جملة أمور أخرى.

22- **وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت لجنة المالية المجلس التنفيذي للبرنامج بالموافقة على مشروع القرار على النحو الوارد في وثيقة *تحديث خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)*.**

التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

23- استعرضت لجنة المالية *التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة* للفترة من 1 أبريل/نيسان 2024 إلى 31 مارس/آذار 2025.

24- ولاحظت لجنة المالية التقدم الجيد الذي أحرزته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في مجالات رئيسية مثل إدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، والتحقيقات، وتعزيز المساءلة، والتقييم، الأخلاقيات. وفي ما يتعلق بملاحظات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن انخفاض القدرة على التقييم وتأخر إدارة **البرنامج** في تنفيذ توصياتها، لاحظت لجنة المالية أن اللجنة الاستشارية

المستقلة للرقابة أشارت إلى أن انخفاض نطاق تغطية تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية يعزى جزئيا إلى قيود الموارد، ولكن يمكن التخفيف من آثاره من خلال استخدام التقييمات اللامركزية وتقارير المراجعة.

25- وفي ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات الموازية والنظم المجزأة المنفذة داخل **البرنامج**، أُبلغت لجنة المالية بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أشادت بإدارة شعبة التكنولوجيا لوضعها إطارا ومبادئ توجيهية لتوحيد المنصات والتطبيقات على نطاق المنظمة. وأكدت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنها ستواصل رصد التقدم المحرز في هذا المجال. وفي مجال الشركاء المتعاونين، أحاطت لجنة المالية علما بتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن ينظر **البرنامج** في الاستفادة من إطار الأمم المتحدة لإدارة الشركاء المتعاونين وفرزهم.

26- واتفقت لجنة المالية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على ضرورة أن تولي الإدارة اهتماما أكبر لتوصيات مكتب المفتشة العامة، التي حصلت على تقييم "بحاجة إلى تحسين كبير"، وتنفيذها على وجه السرعة. وفي ما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بإعادة هيكلة **البرنامج** وتخفيض عدد الموظفين، اتفقت لجنة المالية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على أنه نظرا لحجم العملية الجارية، ينبغي أن يكون التنفيذ متدرجا وأن يتضمن خطة اتصال وتواصل مناسبة مع الموظفين. وأشارت لجنة المالية إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تعتزم بالفعل رصد عملية إعادة الهيكلة التنظيمية الجارية وأثرها على قدرة **البرنامج**، وستستعرض هذه المسائل في اجتماعها القادم في يوليو/تموز. كما اقترحت لجنة المالية على اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تدرج في برنامج عملها المستقبلي استعراضا للمقترحات الرامية إلى زيادة الكفاءة والتآزر بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها.

27- وأقرت لجنة المالية بأهمية دور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأعربت عن تقديرها للتوجيهات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في المجالات التي تقع ضمن نطاق ولايتها. وأوصت أيضا بأن تتضمن التقارير السنوية المقبلة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قائمة مسبقة بالتوصيات الرئيسية التي ينبغي لإدارة **البرنامج** ومجلسه التنفيذي التركيز عليها بشكل خاص.

28- **وبناء على الملاحظات والتوصيات المذكورة أعلاه، أوصت لجنة المالية بأن يحيط المجلس التنفيذي للبرنامج علما *بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة*.**

التقرير السنوي للمفتشة العامة ومذكرة من المديرة التنفيذية بشأنه

29- استعرضت اللجنة *التقرير السنوي للمفتشة العامة ومذكرة من المديرة التنفيذية بشأن التقرير السنوي للمفتشة العامة*.

30- ورحبت اللجنة بالتقرير وأعربت عن تقديرها لعمل الرقابة الذي اضطلع به مكتب المفتشة العامة في عام 2024. ولاحظت اللجنة بارتياح أيضا زيادة نواتج مكتب المفتشة العامة، سواء في مجال المراجعة الداخلية أو التحقيقات.

31- ولاحظت اللجنة مع إبداء القلق تكرار نتائج المراجعة، مما يوحي بأنها قد تكون ذات طبيعة نظمية. وأُبلغت اللجنة أن إدارة **البرنامج** تتخذ بالفعل خطوات لمعالجة بعض هذه المسائل المتكررة، مشيرة إلى المبادرات الجارية مثل مشروع الضمان العالمي. وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها إزاء عدد الإجراءات المتفق عليها التي ظلت معلقة أو متأخرة بحلول نهاية عام 2024. وأُبلغت اللجنة كذلك أن إدارة **البرنامج** تعمل عن كثب مع المديرين المسؤولين لمعالجة الإجراءات المعلقة والمتأخرة عن موعد تنفيذها.

32- ولاحظت اللجنة الزيادة المستمرة في عدد الشكاوى التي تلقاها مكتب المفتشة العامة، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بسياسة مكافحة التدليس والفساد في **البرنامج**. وأشارت اللجنة إلى أن إجراء تحليل للأسباب الجذرية قد يساعد على فهم أسباب هذه الزيادة.

33- ولاحظت اللجنة أن بعض كبار الموظفين ضالعون في بعض القضايا التي خضعت للتحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستفسرت عن الإجراءات التي اتخذها **البرنامج** لضمان مساءلتهم. وأبلغت إدارة **البرنامج** اللجنة أن **البرنامج** لا يزال يتبع نهجا قائما على عدم التسامح مطلقا مع سوء السلوك.

34- **وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علما *بالتقرير السنوي للمفتشة العامة* وحثت إدارة البرنامج على معالجة المسائل المهمة المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي أبرزها التقرير.**

استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2024

35- استعرضت اللجنة *استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2024*.

36- وأُبلِغت اللجنة بأن عملية الضمان التي أجرتها المديرة التنفيذية أسفرت عن مشاركة بنّاءة من المديرين العالميين، الذين تمّ التحقق من رؤاهم بمقارنتها مع الأدلة المستمدة من نتائج الرقابة الداخلية والخارجية لإعداد استعراض الإدارة.

37- وأُبلغت اللجنة بأن أربعة من مجالات الرقابة الرئيسية من عام 2023 لا تزال تشكل أولويات تتطلب اهتمام إدارة **البرنامج**، وهي: إدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة؛ وثقافة مكان العمل والسلوك؛ وإدارة المنظمات غير الحكومية؛ وإدارة الهوية وحلول تكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، أُعيد طرح مسألة واحدة لتكون موضع اهتمام إدارة **البرنامج**، وهي مسألة الرصد، التي ظهرت لأول مرة باعتبارها أحد المخاطر المهمة في عام 2011 ثم استبعدت في عام 2020 في ضوء ما تحقق من تقدم.

38- وأُطلعت اللجنة على معلومات عن أربعة تحديات ناشئة في مجال المخاطر والرقابة: تعبئة الموارد والعلاقات مع الجهات المانحة؛ وسلسلة الإمداد والتنفيذ؛ والشراكات البرامجية والتفاعل مع حكومات البلدان المضيفة؛ ومجال تم تسليط الضوء عليه حديثا، وهو التحول والتغيير. وأُبرزت أيضا حوادث مادية وقعت في 13 بلدا وأُحيلت إلى اهتمام إدارة **البرنامج** مع الممارسات الموصى بها للتخفيف من المخاطر في المستقبل وتعزيز الرقابة في المكاتب القطرية.

39- ورحبت اللجنة *باستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة لعام 2024*، وأعربت عن تقديرها للشفافية التي أتاحها من منظور الإدارة، وهو ما يعبر عن نضج **البرنامج** في مواجهة التحديات التي حددها من خلال عملية التفكير الذاتي.

40- ولاحظت اللجنة أن الوثيقة تُكمل نتائج كيانات الرقابة المستقلة وتتواءم معها، وتعزز ممارسات الرقابة وإدارة المخاطر القوية المطلوبة، وأوصت بأن تستخدم الوثيقة في نسختها المقبلة لتوجيه تفكير الإدارة بشأن كيفية معالجة توصيات الرقابة المعلقة ذات الصلة.

41- وتلقت اللجنة ما طلبته من إيضاحات بشأن المسائل الإدارية والتشغيلية الرئيسية، بما في ذلك:

أ) أثر إعادة الهيكلة وإدارة التغيير وقيود التمويل على عمليات **البرنامج** وقوته العاملة، مع تأكيد أهمية اتباع نهج واع وقائم على الأدلة في ما يتعلق بعمليات تقليص القوة العاملة والتغيير التنظيمي الجارية، على أن يكون هذا النهج مستداما، ومدعوما بتحليل/تخطيط السيناريوهات والاتصال والتواصل الداخلي الفعال للتخفيف من المخاطر المصاحبة. واحتلت إدارة التغيير أيضا مكانة بارزة في سجل المخاطر المؤسسية **للبرنامج** الذي يجري تحديثه ليعبر عن الوضع المتغير **للبرنامج**، مع التركيز على تحسين دعم العمليات الميدانية.

ب) تصنيف تعبئة الموارد على أنها خطر ناشئ نظرا لتكرار إثارتها في السابق، والجهود المبذولة لمعالجة التراجع المستمر في التمويل المرن، مع الإعراب عن القلق إزاء التدابير المتخذة بخلاف الدعوة، وضرورة توسيع قاعدة الجهات المانحة **للبرنامج** وتنويعها من أجل مواصلة الأنشطة المقررة.

42- **وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علما *باستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2024*.**

تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2024)

43- استعرضت اللجنة *التقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في* ***البرنامج*** *(1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024)*.

44- وأيّدت اللجنة استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في **البرنامج** كوسيلة مهمة لزيادة المرونة والكفاءة والفعالية في عمليات **البرنامج**، مُقرّة بأن فعالية الآليات تزداد عندما تتّسم المساهمات بقدر أكبر من المرونة والوضوح، وشجعت **البرنامج** على دعوة الجهات المانحة إلى توفير تمويل أكثر مرونة.

45- وأُبلغت اللجنة بأنه تمشيا مع نهج السقف الدينامي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي **للبرنامج** (أي تحديد سقف نسبته 10 في المائة من المساهمات العالمية المتوقعة)، تمّت مواءمة سقوف الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع مع توقعات المساهمات العالمية الجديدة لعام 2025 ونقحت من 890 مليون دولار أمريكي إلى 640 مليون دولار أمريكي.

46- وتلقت اللجنة معلومات تفيد بأن **البرنامج** قدم سلفا تُعادل 26 في المائة من المساهمات النقدية المتوقعة لعام 2024 – أي ما يعادل 1.9 مليار دولار أمريكي من أصل ما مجموعه 7.2 مليار دولار أمريكي – من خلال آلية الإقراض الداخلي للمشروعات، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 63 في المائة مقارنة بعام 2023.

47- وأُبلغت اللجنة كذلك بأن 54 في المائة من إجمالي مشتريات **البرنامج** من الأغذية تدار من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وبلغ إجمالي الأغذية التي تم تسليمها إلى 50 بلدا من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع 1.17 مليون طن متري، بقيمة 930 مليون دولار أمريكي.

48- وأوضحت الإدارة أن تفويض السلطة إلى المديرة التنفيذية لتحديد السقف السنوي لأنشطة الاستعداد لحالات الطوارئ من شأنه أن يعزز قدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال تبسيط إجراءات الموافقة ومواءمة الاستثمارات المخصصة للاستعداد لحالات الطوارئ مع المتطلبات التشغيلية - مما يتيح اتخاذ إجراءات أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة تساعد على التخفيف من حدة الأزمات قبل تصاعدها. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن استخدام موارد حساب الاستجابة العاجلة لأنشطة الاستعداد لحالات الطوارئ سيبقى مرهونا بتوافر أموال الحساب، وبالتالي فإن المقترح لن يسفر عن مخاطر مالية، في حين أن الإبلاغ السنوي سيُسهّل الرقابة من جانب المجلس التنفيذي **للبرنامج**.

49- وردا على الأسئلة المطروحة، تلقت اللجنة التوضيحات التالية:

أ) في ما يتعلق بالمساهمات المستحقة ضمن إطار الإقراض الداخلي للمشروعات لعام 2024، فإن عمليات المكاتب القطرية **للبرنامج** تخضع لدورات تمويل وتشغيل مختلفة، وبالتالي لا يمكن مقارنة الأرصدة المستحقة لبلدان معينة في نهاية السنة المالية.

ب) اقترح **البرنامج** تفويض سقف أنشطة الاستعداد لحساب الاستجابة العاجلة إلى المديرة التنفيذية، أو بدلا من ذلك رفع السقف إلى 10 ملايين دولار أمريكي. وأُبلغت اللجنة بأنه تم إطلاع هيئة مكتب المجلس التنفيذي **للبرنامج** على ورقة تقيّم الخيارات المتاحة للموافقة مع مراعاة المزايا النسبية.

50- **وفي ضوء الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي للبرنامج علما *بالتقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024*.**

مسائل أخرى

طرائق عمل لجنة المالية

51- أشارت لجنة المالية إلى أهمية الاستعراض المستمر لطرائق عملها لتحقيق غاياتها وأهدافها القانونية. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة بما يلي:

أ) ذكّرت بدعوتها إدارة البرنامج إلى النظر في التوجيهات السابقة التي قدمتها لجنة المالية كبند دائم في اجتماعات لجنة المالية المقبلة بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج، وأعربت عن تطلعها إلى تلقي معلومات محدثة في الدورات المقبلة؛

ب) أوصت بأن تتناول مناقشة تقرير مراجع الحسابات الخارجي في الدورات القادمة كل قسم على حدة، نظرا لتنوع المسائل الواردة فيه؛

ج) أوصت بأن يُنظر في تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بعد النظر في تقارير الرقابة الأخرى.

موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة بعد المائتين

52- وأُبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد الدورة المقبلة في روما في الفترة من 27 إلى 28 أكتوبر/تشرين الأول 2025.